

كو<sup>٧</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي نيتتياحي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤٥ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٧

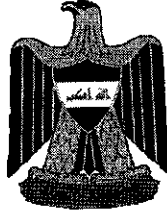
تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠/٦/٢٠١٧ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين واكم طه محمد واكم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس ابو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي: (ف . أ . ف) .

المدعى عليهما : ١- رئيس مجلس النواب/اضافة لوظيفته وكيله الموظف الحقوقي (ه . م . س) .  
٢- نقيب المحامين/ وكالة وكيلته المحامية (ن . ك) .

#### الإدعاء:

أدعى المدعى أن نقابة المحامين لا تزال متمثلة بنقيب المحامين السابق أو وكيل النقابة الحالي يتخذون قرارات بتعيين منتدبي غرف المحامين في دور القضاء وفقاً لأحكام الفقرة (٤) من المادة (٨٧) من قانون المحامين رقم (١١٣) لسنة ١٩٦٥ (المعدل) وان هذا يشكل مخالفة صريحة للمادة (١٣/ثانياً) من الدستور التي تنص (لا يجوز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور ويعد باطلاً كل نص يرد في دساتير الاقاليم او اي نص قانوني اخر) وبما ان المادة (١٣/اولاً) من الدستور تنص على ان ((يعد هذا الدستور القانون الاسمي والاعلى في العراق ويكون ملزماً في انحاءه كافة وبدون استثناء)) ولما كانت المادة (٣) من الدستور قد نصت في الفقرة (اولاً/ب) منها على (( لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية)) وحيث ان منتدب غرفة المحامين يمثل على الاقل (١٠٠٠) الف من المحامين ووفقاً لمبادئ الديمقراطية لا يمكن تمثيل مجموعة من الاشخاص الا عن طريق الانتخابات وان تعيين منتدبي غرف المحامين هو ترسيخاً للنظام الديكتاتوري وذلك بفرض املاءات ارادة وتوجيه وهذا ما حصل في انتخابات نقابة المحامين عام ٢٠١٦ حيث فرض منتدبي غرف المحامين عن طريق التعيين تمهيداً وتسهيلاً لانتخاب النقيب السابق المزال صفته . لما تقدم طلب المدعي ((الحكم بعدم دستورية نص الفقرة (٤) من المادة (٨٧) من قانون المحاماة رقم (١٧٣) لسنة ١٩٦٥ (المعدل) عملاً بأحكام المادة (١٣/ثانياً) من

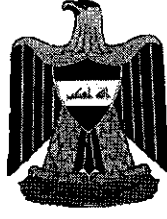


كو<sup>٧</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي نيتتياحي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤٥/اتحادية/اعلام/٢٠١٧

الدستور وبدلالة المادة (٣/اولاً - ب) منه رد وكيل المدعى عليه الاول رئيس مجلس النواب/اضافة لوظيفته على عريضة الدعوى بأن الاشراف المباشر يكون لمجلس النقابة على غرف المحامين وان المنتدب هو حلقة وصل وليس مصدراً لأخذ قرار ما ، كما ان النص المطعون فيه لم يشر الى اجراء انتخاب أو التصويت على اختيار المنتدبين وان ما ذهب اليه وكيل المدعى يعتبر تدخلاً تشريعياً بأجراء تعديل لقانون المحاماة فالدعوى خالية من سندها القانوني لذا طلب وكيل المدعى عليه الاول ردها . رد وكيل المدعى عليه الثاني على عريضة الدعوى بأن ديباجة عريضة الدعوى خالفت القواعد العامة في توجيه الخصومة حيث تم ذكر عبارة (متمثلة بالنقيب السابق) او وكيل النقابة الحالي حيث لم يذكر المدعى عليه صراحة وهذا يخالف احكام المادة (٤) من قانون المرافعات المدنية التي تتطلب ان تكون الدعوى واضحة من حيث توجيه الخصومة وان مجلس النقابة هو الممثل الشرعي القانوني للهيئة العامة فان من ضمن مهامه اختيار من ينتدبه الى الغرف مراعيًا توفير المعايير المهنية والاخلاقية فيه وان النص المطعون فيه قد شرع وفقاً للدستور وبالتالي لا يمكن الحكم ببطلانه عليه طلب وكيل المدعى عليه الثاني رد الدعوى وبعد تسجيل الدعوى لدى المحكمة الاتحادية العليا وفقاً للفقرة (ثالثاً) من المادة (١) من نظامها الداخلي رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وبعد استكمال الاجراءات المطلوبة استناداً لأحكام الفقرة (ثانياً) من المادة (١) من النظام المذكور عين يوم ٢٠١٧/٦/٢٠ موعداً للنظر في الدعوى وفيه تشكلت المحكمة فحضر المدعى بالذات وهو محام كما حضر وكيل المدعى عليه الاول (هـ . م) وحضرت المحامية (ن . ك) وكيلة عن المدعى عليه الثاني نقيب المحامين اضافة لوظيفته بموجب الوكالة المرقمة ١٠٢ والمؤرخة ٢٠١٧/٦/١٩ ويوشر بالمرافعة الحضورية العلنية كرر المدعى ما ورد في عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها اجاب وكيل المدعى عليه الاول بأنه يطلب رد الدعوى لاسباب الواردة في اللائحة الجوابية كرر كل من الطرفين اقواله وحيث لم يبق ما يقال افهم ختام المرافعة وافهم القرار علناً .



كو<sup>٧</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي نيتتياحادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

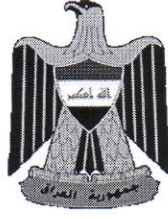
العدد: ٤٥/اتحادية/اعلام/٢٠١٧

### القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعي ومن خلال هذه الدعوى يطلب الحكم بعدم دستورية الفقرة (٤) من المادة السابعة و الثمانين من قانون المحاماة رقم (١٧٣) لسنة ١٩٦٥ لأنها مخالفة لأحكام المادتين (٢/اولاً/ب) و (١٣) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ . ولدى رجوع المحكمة الاتحادية العليا الى المادة السابعة والثمانين من قانون المحاماة وجد انها تنص على اختصاصات مجلس النقابة ومن هذه الاختصاصات ما اورده الفقرة (٤) منها وهي الاشراف على (غرف المحامين) وانتداب من يختاره مجلس النقابة لأدارة هذه الغرف في غير بغداد ، ومن ذلك يتضح ان تعيين من يدير (غرف المحامين) في قصور و دور القضاء خارج بغداد يكون مركزياً من مجلس النقابة مباشرة وليس في النص موضوع الطعن الزام لمجلس النقابة بالرجوع الى من تضمهم الغرف من المحامين لأخذ رأيهم فيمن ينتدب لأدارة هذه الغرف ، والادارة هنا تعني الكثير ما يمس حقوق المحامين وتهيئة مستلزمات وسبل قيامهم بمهامهم مما يستلزم ان يكون للمحامين اللذين ينتمون لهذه الغرف رأي في اختيار من يدير الشؤون الادارية للغرف اعمالاً لأحكام المادة (٢/اولاً/٤) من الدستور التي لا تجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية والتي في مقدمتها كفالة حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل كما تشير الى ذلك المادة (٣٨/اولاً) من الدستور ، ومن هذه الوسائل حق انتخاب من يمثل المحامين لأدارة شؤون مقارهم خارج بغداد وذلك اعمالاً لصراحة النصوص الدستورية المتقدم ذكرها و التي تؤكد حرية الرأي بحق الاختيار فيمن يدير الشؤون الادارية للمحامين وفي ضوء ذلك تجد المحكمة الاتحادية العليا أن نص الفقرة (٤) من المادة السابعة والثمانين من قانون المحاماة تتعارض مع احكام المادة (٢/اولاً/٤) والمادة (٣٨/اولاً) من الدستور. وحيث ان المادة (١٣) من الدستور حظرت سن قانون يتعارض مع احكامه لأنه القانون الاسمي والاعلى ويكون ملزماً في احكامه زماناً ومكاناً طيلة سريانه . وبناء عليه قرر الحكم بعدم دستورية الفقرة (٤) من المادة السابعة والثمانين من قانون المحاماة رقم (١٧٣) لسنة

بسم الله الرحمن الرحيم

كوٲماری عیراق  
داد كای بالآی ئیئتیحادی



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤٥ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٧

١٩٦٥ و تحمیل المدعی علیه الاول رئیس مجلس النواب اضافة لوظیفته المصاريف ، ورد دعوی المدعی عن المدعی علیه الثاني اضافة لوظیفته من جهة الخصومة وذلك استناداً لأحكام المادة (٤) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ ، لأنه ليس من شرع النص موضوع الطعن ولا یمك صلاحية تغييره و تحمیل المدعی المصاريف النسبية واتعاب محاماة وکيلة المدعی علیه الثاني ومقدارها مئة الف دينار . و صدر الحكم باتاً استناداً للمادة (٩٤) من الدستور وبالاتفاق وافهم علناً في ٢٠/٦/٢٠١٧.

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
اکرم طه محمد

العضو  
اکرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندی

العضو  
میخائیل شمشون فس کورکيس

العضو  
حسين ابو التمن

العضو  
عبود صالح التميمي